برشلونة - عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP لموضوع عالي الأهمية حول المواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD - مراجعة مسودة التقرير والتوصيات
الاثنين، الموافق 27 تشرين الأول (أكتوبر) 2018 – من الساعة 03:15 م إلى 04:45 م بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا
اجتماع ICANN63 | برشلونة، بإسبانيا

كيرت بريتز: جزيل الشكر لكم جميعًا على الحضور. إذا كان العمل على عملية وضع السياسات هذه هو الأكثر ضغطًا ومشقة على الإطلاق، فكيف للجميع أن يضحكوا؟ شكرًا جزيلاً لكم على ذلك. نحن سعداء للغاية لأن لدينا القدرة على الجلوس معكم وعرض العمل الذي تم القيام به إلى الآن. ونحن نعلم أن وقتكم قد وصل إلى ذروته في هذا الاجتماع، ونحن نعتبر هذا الحضور الكبير إطراءً كبيرًا. أشكركم.

ولدينا مجموعة من أعضاء عملية PDP العاجلة يتحدثون هنا بالنيابة عن المجموعة الكاملة. على يساري آلان وودز من مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات، ودايان بلوت من دائرة الملكية الفكرية، وإيميلي تايلور من مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات، ورفيق دماك نائب رئيس عملية وضع السياسات، وتوماس ريكيرت، ظاهريًا من دائرة موفري خدمة الإنترنت وعمرو الصدر من مجموعة أصحاب المصلحة غير التجارية. ومن ثم فإنني سعيد بأن تكون معي هذه المجموعة هنا.

وهنا في الصف الأمام الأعضاء الآخرون في فريقي الذين قد يتقدمون من أجل الإجابة عن الأسئلة التي لديكم في النهاية، باستثناء جيمس بلاديل الذي يختبئ على بعد ثلاثة صفوف بالخلف. ونحن نعرف أين هو.

إذن أريد منكم أن تعرفوا أولاً أن كل واحد جالس هنا معي يجلس بصفته عضو في فريقنا ومن ثم فهم ليسوا هنا من أجل الدفاع عن موقف محدد أو الدفاع مركز بعينه. وهم هنا من أجل التعريف بعملنا بطريقة محايدة ومن ثم هذا هو نظام ووتيرة محادثاتنا من أجل تفسير العمليات الخاصة بنا، والأدوات الجديدة التي قمنا بتطويرها، وإلى أي مدى نحقق نجاحًا في أي شيء. إذن فق أردت منكم معرفة بعض المعلومات حول هذه المسألة.

ملاحظة: ما يلي هو ما تم الحصول عليه من تدوين ما ورد في ملف صوتي وتحويله إلى ملف كتابي/نصّي. ورغم أن تدوين النصوص يتمتع بدقة عالية، إلا أنه قد يكون في بعض الحالات غير مكتمل أو غير دقيق بسبب وجود مقاطع غير مسموعة وإجراء تصحيحات نحوية. وتنشر هذه الملفات لتكون بمثابة مصادر مساعدة للملفات الصوتية الأصلية، ولكن لا ينبغي أن تُعامل معاملة السجلات الرسمية.

وبعد ذلك كنت أنوي التطرق إلى جدول الأعمال. فلننتقل إلى الشريحة التالية. أو يمكنني الضغط على هذا الزر.

ومن ثم أعتقد أن ما يهمنا في جدول الأعمال هو أنه وكما تعلمون، فإنكم تنظرون في المواصفة المؤقتة كوثيقة تدرج عددًا من الأغراض للمعالجة المشروعة لبيانات التسجيل وبعض الخطوات الداعمة التي تسير جنبًا إلى جنب معها. وقد رأينا أننا بحاجة فعلية لبناء مجموعة كاملة من التوصيات في سبيل التنفيذ. وهذه السياسة -- هذه السياسة متعمقة ومفصلة للغاية.

ومن ثم سوف نقوم بمراجعة الطريقة التي نبني بها أغراض معالجة بيانات التسجيل التي نعتقد أنها مشروعة وطريقة القيام بذلك. وللقيام بذلك، توجب علينا وصف الأسس القانونية لكل واحدة مما تم وصفه في قانون حماية البيانات العامة GDPR. وتوجب علينا فهم كل خطوة من خطوات المعالجة المشمولة وإجراء تحليل فعلي لكل من عناصر البيانات وفهم ما إن كانت ضرورية أم لا. ومن ثم فقد كانت دراسة متعمقة.

ومن ثم يتوافق جدول الأعمال هذا مع ذلك، الأغراض الخاصة بمعالجة البيانات، وأنشطة معالجة البيانات اللازمة، وغيرها من المشكلات ذات الصلة بذلك.

هلا من الممكن عرض الشريحة التالية؟ إذن ما هي مهمة ونطاق أعمالنا؟ وفي العديد من الشرائح، فإن حجم الخط الأصغر هو -- الأهم. إذن فقد بدأت GNSO في هذا العمل بعد موافقة مجلس الإدارة على المواصفة المؤقتة لبيانات التسجيل.

ولدينا بشيء ما ثلاث مهام مختلفة: التأكيد على المواصفة المؤقتة أم عدم التأكد كما هي على حالها، ووضع توصيات للسياسات، ووضع سياسة جديدة من أجل معالجة بيانات التسجيل؛ بالإضافة إلى الإجابة عن أسئلة الميثاق 52 التي تم تضمينها في الميثاق الذي عرضته GNSO على هذه المجموعة بسبب القيام بذلك. إذن لدينا قدر من العمل إلى حد ما، ومن ثم فإننا وبشكل واضح نتفاعل مع الأقسام الثلاثة في ذلك العمل.

وبعد ذلك في نهايته، سوف ننفذ في هذه المجموعة -- أو مجموعة أخرى -- أو هذه المجموعة سوف تقوم بإجراء مناقشة لنموذج الوصول القياسي. وحيث تقول الشريحة "فقط بعد الرد على

أسئلة التبويب" فسوف يرد عملنا الأولي على جميع تلك الأسئلة المتعلقة بالتبويب. ومن ثم سوف نكون على استعداد لإطلاق ذلك.

ومن ثم سوف أطلب من رفيق بصفته نائب رئيس هذا الفريق ونائب رئيس GNSO وصف تشكيل الفريق وجدول أعمالنا بما أنهم هم من ساعدونا في تجميع هذا العمل.

رفيق داماك: حسنًا. شكرًا لك، كيرت.

وكما يمكنكم أن تروا هنا، لدينا تنوع في صورة وافر ممثلين مختلفين -- مملين من مختلف منظمات الدعم واللجان الاستشارية وأيضًا مجموعة ودائرة أصحاب المصلحة من GNSO. إذن أثناء عملية وضع الميثاق والتأسيس، نختار أن تكون لدينا هذه التركيبة. كما أننا وسعنا نطاق الدعوة إلى جميع منظمات الدعم واللجان الاستشارية للتأكد مما إن كانوا مهتمين بالانضمام إلينا في جهد عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP هذه.

ولدينا كما ترون ممثلين أو أعضاء وبدلاء. كما أن لدينا منسق علاقات. لدينا منسق علاقات من فريق عمل ICANN، ومنسق علاقات من مجلس إدارة ICANN. أيضًا، كما هو المعتاد بالنسبة لعملية وضع السياسات في GNSO، لدينا منسق علاقات لدى GNSO. ومن ثم لدينا هذا الفريق الذي كان اختيارًا من مجلس GNSO لعملية EPDP هذه من أجل الحصول على كل هذا التمثيل وتحقيق هذا التوازن.

هلا انتقلنا إلى الشريحة التالية من فضلكم. نعم. إذن فيما يخص الإطار الزمني، في حين أننا اخترنا عملية وضع السياسات العاجلة كطريقة للتعامل مع المواصفة المؤقتة، ليس هناك الكثير من الاختلاف مقارنة بعملية PDP الاعتيادية باستثناء أننا لم نحصل على تقرير المشكلات.

ونحن الآن تقريبًا في منتصف الإطار الزمني المخصص لنا. ومن ثم يمكننا التخطي إلى الخطوة الأولى حيث عملت GNSO على الصياغة وبعد ذلك قمنا بعملية تشكيل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات. وقد بدأنا في الأول من أغسطس/آب بالتداول والعمل على الرد على جميع الأسئلة الخاصة بالميثاق.

والآن اقتربنا من أول المراحل المهمة -- ليست الأولى، عفوًا. لقد أغفلت واحدة مما كان يتلقى تقرير الأولويات. وقد تم ذلك في سبتمبر/أيلول. لكنني أعتقد أن المهم هنا هو المرحلة الثانية، وهي الوصول إلى التقرير الأولي بحلول شهر نوفمبر/تشرين الثاني. ونحن هنا في اجتماع برشلونة نعمل على تحقيق ذلك.

وبعد أن نحصل على الخطوات الاعتيادية عند نشر التقرير الأولي لكي يدخل في مرحلة التعليقات العامة، ومراجعة التعقيبات التي نتحصل عليها خلال التعليقات العامة، والعمل من أجل التوصل إلى التقرير النهائي لكي ينظر فيه مجلس GNSO وما إلى ذلك. ومن ثم فقد كان الإطار الزمني مقيد بحق بما لدينا فيما يخص المواصفة المؤقتة وهو أنه يتوجب علينا الرد في غضون عام واحد.

وكما تمكنكم أن تروا، ثمة أدوت تذكير سوف نعمل عليها فيما يخص نموذج الوصول القياسي عندما ننتهي من المرحلة الأولى من جهودنا.

حسنًا. إذن الكلمة إليك، كيرت.

كيرت بريتز: الآن، سوف أشير إلى أنه في حين يتحدث الجميع حول الوقت المحدد بسنة للقيام بذلك، فإن حصة الأسد من هذا العمل والنتائج يدب أن تتم من خلال عدد 3 أي على مدار 12 أسبوعًا. ومن ثم فإن بقية عمليات ICANN المبنية حول ذلك تعطينا 12 أسبوعًا.

أريد أن أذكر لكم فقط أن مادة التسليم الأولى لنا وهي وثيقة الأولويات كانت مفيدة للغاية. ومن ثم فقد قمنا باستعراض وثيقة المواصفة المؤقتة بالكامل من أجل فهم النواحي التي كان عليها اتفاق -- النواحي التي كان هناك اتفاق فيها حول المواصفة المؤقتة كما هي مكتوبة. وقد كانت مفيدة للغاية لأنها وضعت في حقيقة الأمر أساسًا من أجل المضي قدمًا في تنفيذ أعمالنا.

وكان من الواجب عليّ أن أجري هذا التعليق التحريري المتمثل في أننا قررنا في مناقشاتنا التخلي عن هذه المخططات باللون الأحمر والأخضر لأنها تعرض حيودًا كبيرًا وظلت إلى حد ما موجودة. لكنني أريد أن أشير إلى نقطتين في هذا الصدد. الأولى وهي أنه بعد نشر هذا الأمر، التقت المجموعة وقالت، نعم، إننا نتفق فعليًا مع أغلب ما جاء في المواصفة المؤقتة ولكن ربما لا نتفق مع ما هو مكتوب. إذن فإن بعض الألوان الخضراء تعني أننا نوافق، لكن

يجب أن تكون هناك بعض التغييرات. والكثير من الألوان الخضراء تعني أننا نوافق، لكن يجب أن تكون هناك بعض التغييرات. وبالنسبة لي، فإن رغبة المجموعة في التخلص من هذا الرسم البياني أوضح لي بأنهم أرادوا أن يوضحوا للجميع هنا أنهم يعملون كفريق متوافق بهدف محدد في الذهن، وأنهم يسعون للحصول على الإجماع. ومن ثم أعتقد أن هذا أمر رائع.

وبهذا، فإن الكثير من العمل الذي نقوم به يتمثل في دراسة وفهم قانون حماية البيانات العامة GDPR وكيف ينطبق على الموافق الفردية والجماعية لنا، كما أنه يتطلب فهمًا عميقًا للطريقة التي يعمل بها القانون وكيف ينطبق وضعنا على القانون. كما أنه اقتضى منا وضع العديد من الأدوات والطرق من أجل القيام بذلك. وقد كان توماس ريكيرت بالفعل قائدًا لنا ورائدًا فكريًا بالنسبة لنا - نعم، استمعوا -- في تطوير بعض من هذه المنهجيات التي لدينا. ومن ثم سوف أفتح المجال أمام توماس من أجل وصف العمل لنا.

توماس ريكيرت: شكرًا جزيلاً لك، كيرت. أنا توماس ريكيرت من دائرة مزودي خدمات الإنترنت والاتصال ISPCP للعلم والاطلاع.

وقبل أن أتحدث حول الشريحتين التاليتين، اسمحوا لي أن أقول بأن فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات فريق رائع. إننا نواجه الآن تحديًا كبيرًا للغاية لأننا كفريق لا يتوجب علينا التعامل وحسب مع تعقيدات قانون حماية البيانات العامة GDPR وهو أعمال الامتثال الأساسية ولكن يتوجب علينا أيضًا عمل سياسة لذلك. ومن ثم يتوجب علينا بشكل أساسي أن نتعاون في عالمين متوازيين. كما أن أعمال السياسات من الأشياء التي يمكن للمجتمع تشكيل الأشياء من خلالها، والذي يجلب عالم الامتثال من خلالها القيود الخاصة به. وأعتقد أنه كان من الصعب للغاية علينا التوصل إلى طريقة من أجل العمل بشكل ملائم في كلا العالمين. وقد تطلب ذلك من مجموعتنا تطوير الأدوات الخاصة بها من أجل العمل بها. وهذا ما نراه هنا.

إذن من الناحية الأساسية، فإن ما يتوجب عليكم فهمه هو أنه إذا كنتم تعمون في عالم قانون حماية البيانات العامة GDPR، فيجب عليكم اتباع بعض القواعد. وبالنسبة لمن هم مهتمون بسبر أغوار هذا الأمر قليلاً، فإنني أوصيكم بقراءة المادة 4 والمادة 5 والمادة 6 من قانون حماية البيانات العامة GDPR كبداية.

وبالنسبة لكل عنصر من عناصر البيانات التي تحتوي على بيانات قابلة لتحديد الهوية، فيجب أن تكون لكم القدرة على تحديد غرض قانون لتلك المعالجة بالإضافة إلى أساس قانون لتلك المعالجة. ومن ثم فإن ما يتوجب علينا القيام به هو وضع قائمة من عناصر البيانات التي يجب علينا العمل عليها -- وهذا بشكل أساسي هو بيانات التسجيل التي يتعين علينا إلقاء نظرة عليها -- والعثور على طريقة لمتابعة تلك البيانات طوال دورة حياتها من التجميع إلى الحذف.

ولكل تعديل أو تحويل فيما بين ذلك، فقد تعيّن علينا إجراء تحليل من أجل التعرف على ما إذا كنا وجدنا غرضًا قانونيًا أم لا، وما إن كنا قد وجدنا أساسًا قانونًا، وبعد ذلك توجب علينا العمل على التعقيدات الإضافية الموجودة في عالم ICANN. لأنه لا يمكننا القيام بأي شيء يكون خارجًا عن مهمة ICANN. وتوجب علينا التأكد من أننا نعمل داخل إطار وحدود مهمتنا. لأنه خارج نطاق مهمة العمل لا يمكن لمجتمع ICANN أن يقدم أي سياسات توافق وإجماع.

إذن من الناحية الأساسية فإن ما قمنا به هو أننا أنشأنا جدولاً كبيرًا وعلاوة على ذلك فقد كنت أعمل قليلاً على هذا الأمر -- من أجل تدوين كل ما يجب علينا النظر فيه. وبعد ذلك تم تطوير هذا الأمر أكثر من ذلك إلى جداول متعددة. وسوف نلقي نظرة سريعة على الشكل الذي يتخذه دفتر الجداول من أجل الإجابة عن أسئلة الميثاق والتأسيس تباعًا. وقد قمنا بوضع خرائط لمعالجة البيانات. ويجب أن أكون دقيقًا وأن أقول بأن فريق عمل ICANN أعدها، وأنا فريق العمل رائع كالمعتاد.

لننتقل إلى الشريحة التالية، رجاءً. شكرًا لك، كيرت. إذن من الناحية الأساسية تتمثل مهمتنا في سبر أغوار عناصر البيانات. ومن ثم فقد أردنا إلقاء نظرة على الأغراض كما هي محددة في المواصفة المؤقتة، وفي المناقشات التي أجريناها وجدنا أن العديد من تلك الأغراض تمت صياغته بشكل واسع للغاية وأن قانون حماية البيانات العامة GDPR يتطلب أن تكون الأغراض محددة ونوعية. ومن ثم فقد توجب علينا العمل على تلك الأغراض لجعلها محددة بما يكفي لاجتياز قانون حماية البيانات العامة GDPR. كما تعيّن علينا التأكد من أننا ربطنا الأغراض بأنشطة المعالجة الثابتة، والتي يمكن أن تكون تجميع أو نقل أو إفشاء البيانات، وأيضًا احتجاز البيانات. إلى متى يمكننا الاحتفاظ بها قبل حذفها؟ وتوجب علينا بعد ذلك إجراء اختبار التحقق مما -- كما تعلمون، إذا ما كان هناك أي مطلب من أجل معالجة البيانات، وما إن كان ذلك بالفعل في إطار مهمة ICANN، وما إن كان مطلب ICANN المفروض على الأطراف المتعاقدة قانوني في حد ذاته أم لا. وسوف أوضح هذا الأمر بمثال. وحتى الآن

اشترطت اتفاقية اعتماد أمناء السجلات لسنة 2013 على الأطراف المتعاقدة التأكد من نشر جميع بيانات WHOIS، وكما نعرف إلى الآن، فقد تجاوز هذا الأمر حدوده وسوف يكون غير قانوني. إذن هذا مطلب من جانب ICANN. فهو مذكور في العقود. ومذكورة في السياسات. لكن هذا الأمر مبالغ فيه إلى حد كبير. ومن ثم، توجب علينا التعامل مع هذا الاختبار الإضافي أيضًا. وبعد ذلك قمنا بإنشاء هذه -- أي هذه الأدوات التي ألمحت إليها سابقًا. لكن لنحاول إلقاء نظرة على مثال من الواقع. لذا اسمحوا لنا أن ننتقل إلى دفتر الجداول، وأنا أعرف أن فريق العمل قام بإعداد دفتر جداول لنا من أجل إلقاء نظرة سريعة عليه.

متحدث غير معروف: (بعيدًا عن الميكروفون).

توماس ريكيرت: هلا تفضل المسئول الفني بتحويل -- إنه يقوم. هذا أمر رائع. إذن من الناحية الأساسية لتحقيق أغراضنا -- وسوف نتطرق إليها بعد قليل -- فقد حاولنا أن نكون أكثر دقة مما هو في المواصفات المؤقتة متى ما لزم ذلك. ومرة أخرى، فإن هذا هو غرض ICANN. أما بالنسبة للأطراف الأخرى، فللسجلات الأغراض الخاصة بها، ولأمناء السجلات الأغراض الخاصة بهم. وقد كنا نركز على ماهية الغرض المناسب لـ ICANN. وبعد ذلك نود إلقاء نظرة على ماهية الأساس المنطقي لهذا الغرض؟ لماذا نحاول فعليًا معالجة البيانات بطريقة معينة؟ وإلقاء نظرة على ما إن كان -- إذا ما كان متأصلاً في سياسة أو عقد ICANN، كما ذكرت للتو، فهل هذا المطلب في حد ذاته قانوني بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR أو غيره من القوانين؟ وهذا يعود بنا إلى المادة 5.1 من قانون حماية البيانات العامة GDPR. وبعد ذلك نود التحقق مما إذا كان مخالفًا أم لا للوائح ICANN الداخلية لأنه لا يمكننا إجبار مجلس إدارة ICANN على اعتماد سياسة إجماع تكون مخالفة للمهمة واللائحة الداخلية. لننتقل قليلاً لأسفل. إذن هذا كل ما يتعلق بالأساس المنطقي. برجاء التمرير لأسفل قليلاً. أعتقد أنه ليس لدي تحكم في التمرير. رائع. شكرًا.

سوف نجري اختبارًا للتحقق من عدم تجاوز الحدود. لننتقل إلى أسفل قليلاً، وسوف ننتهي من ذلك سريعًا. نفس القائمة، نريد فقط التمرير لأسفل قليلاً، من فضلك. وبعد ذلك سوف نلقي نظرة، كما تعلمون فلدينا الغرض، فهل يمكننا التوصل إلى أساس قانوني؟ وسوف يتحدث دايان

حول الأساس القانوني سريعًا. ويجب أن يأتي ذلك من الكتالوج الخاص بالمادة 6، القسم الفرعي 1. كما أننا نود مناقشة من هي الجهة المسئولة؟ من هو المتحكم؟ من هو المعالج؟ هل نحن في وضع المتحكم المشترك؟ إذن فهذا هو مخططنا الأولي، بما في ذلك الأسس المنطقية، لجميع أنشطة وأغراض المعالجة. ويتوجب علينا إجراء تغييرات جيئة وذهابًا بين -- الأغراض وأنشطة المعالجة مرات ومرات لضمان أنها تتطابق. ولم نصل إلى هذه المرحلة إلى الآن، لكن هذا من أجلكم بشكل أساسي من أجل مساعدتكم على الفهم. وقد تقولون، حسنًا، يجب أن تكون هذه مهمة سهلة ولكنها في الحقيقة غير ذلك. ويجب علينا القيام بالكثير من الاختبارات لكل غرض من الأغراض ولكل نشاط من أنشطة المعالجة. إذن هذا ما توجب عليّ القيام به حول المنهجية -- الأسلوب المنهجي. شكرًا.

كيرت بريتز: يا للعجب. شكرًا جزيلاً لك، توماس. المسئول الفني، هل يمكننا العودة إلى الشرائح، رجاءً؟ عمل رائع. كما تعلمون، فإننا -- إننا نقوم على صياغة تقرير أولي، وبذلك سوف يجيب التقرير الأولي عن أسئلة الميثاق 52 وتضمين توصيات السياسات وبعد ذلك يؤكد أيضًا أو يعدل من مواصفات المواصفات المؤقتة الحالية. كيف نقوم بذلك؟ حسنًا، مع قيامنا بتعبئة هذه الجداول، تلك الأجزاء في دفاتر الجداول مصممة بالفعل للتبحر في التقرير الأولي والإجابة عن سؤال الميثاق. إذن فإن دفاتر الجداول ليس مفيدة وحسب في التفكير في طريقة قانونية لمعالجة البيانات ولكن أيضًا في الإجابة عن أسئلة الميثاق. كما أن لدينا بعض الابتكارات التي سوف نتحدث حولها لاحقًا، ولكن بدلاً من عقد جميع اجتماعاتنا بالهيئة الجامعة، أن نقوم بالتقسيم إلى مجموعات صغيرة لمدة نصف ساعة وساعة ثم ساعة ونصف، لاسيما في الاجتماعات المباشرة وجهًا لوجه، من أجل التعامل مع بعض المشكلات الخاصة التي سوف نتحدث حولها لاحقًا. ومن ثم فإننا نقوم بذلك. وبعد ذلك في بعض الحالات سوف نتطرق إلى بعض جوانب العمل ومن ثم نقوم بتحديد أولويات الأشياء. إذن أشياء محددة مثل UD -- أعني التعليق السريع الموحد والسياسة الموحدة لفض نزاعات أسماء النطاقات وعمليات تحويل ونقل أسماء النطاقات التي تعمل بالفعل بموجب متطلبات قانون حماية البيانات العامة GDPR. إذن فسوف تتطلب عملاً أقل من ذلك كما أنها غير خلافية إلى هذا الحد. ومن ثم إذا لم نتطرق إلى هذه المسألة، فيمكننا ترك الأمر جانبًا.

ومن ثم -- ومن ثم في هذا العرض التوضيحي سوف -- كما تعلمون، فقد عرضنا بعضًا من نتائجنا الأولية في ذلك -- في ذلك المستند وقد تتم الإشارة إلى البعض الآخر لاحقًا، ومن ثم فإنني أريد فقط أن أكون حريصًا على الإشارة إلى أننا لم نصل إلى توصيات إلى الآن. وكل هذا العمل قيد التنفيذ.

ومن ثم سوف نتحدث حول الأغراض الخاصة بمعالجة البيانات لاحقًا. وأريد أن أقدم لكم -- حسنًا، آلا، تفضل. أنا آلان وودز من مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات RSG.

آلان وودز: نشكرك يا كيرت. أنا آلان وودز من مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات للعلم والإحاطة. لدي مهمة استعراض الأغراض التي كنا نناقشها، وبطريقة ما، فقد تناول توماس الجانب القانوني في هذه المسألة وهو ما أسعدني إلى حد ما لأنه تكلم عن ذلك بطريقة سهلة. وما أقوله هو أن أحد الأشياء التي استعرضناها وما يجب علينا القيام به في هذا الشأن، يجب علينا -- بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR من بين المتطلبات الإضافية التي لدينا وهي أنه يتوجب علينا في الوقت الحالي توضيح الالتزام، وليس فقط أن نكون متوافقين وأن ندعي التوافق. وباستعراضنا وتناولنا لهذه الأشياء -- هذه الدفاتر والسجلات، ولكل منها الغرض الخاص به، فهي مهمة استعراض وتناول هذا الأمر على وجه الخصوص تمامًا مثل تقييم تأثير حماية البيانات لكل غرض. إذن هل يمكنني الانتقال إلى الشريحة التالية، رجاءً. شكرًا.

في بداية مناقشاتنا كان هناك -- كان هناك التباس فيما يخص الفارق بين ماهية أي غرض وماهية الهدف. وكان من الواجب علينا إجراء محادثة حول ماهية الغرض بالأهمية الكبرى والغرض بالأهمية الأقل. والغرض بالأهمية الكبرى هو ماهية الاستخدام التي سوف توضع لها البيانات، ألا وهو المطلب القانوني بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR. وبالعمل على هذه الأشياء وتناولها -- هذه الدفاتر والسجلات تتسم بأنها توضيحية للغاية لأنها تجعلنا وتجبرنا على التفكير بهذه الطريقة.

ومن ثم كنا ننظر فيما إن كانت الأغراض التي تم إقرارها في المواصفة المؤقتة -- هل هي صالحة وهل غير مشروعة؟ هل من الضروري بالنسبة لنا تنفيذ الغرض بشكل أساسي؟ وهل لهذه الأغراض أساس قانوني مقابل لها، وسوف تستعرض معنا دايان هذه المسألة سريعًا ومن ثم لن أزعجها بهذا الأمر. مجددًا، طرح الأسئلة. هناك الكثير من الأغراض -- وكيرت، لقد

ذكرت ذلك -- في المواصفة المؤقتة. لقد قمنا باستعراض ذلك وقمنا بتجميع أو إزالة بعض الأغراض لأنها كانت -- لأنها كانت واسعة أكثر من اللازم. ومن ثم توجب علينا ربطها معًا والتأكد من أن تلك الأغراض كانت تمثيلية ونطرح السؤال مرة أخرى، هل يجب أن تكون هناك أغراض من المفترض إضافتها أيضًا؟

إذن فالأسلوب الذي لدينا، كما قلت لكم، وهو ما تم استعراضه بالفعل، هو أننا قمنا بمراجعة الأغراض في حدود المواصفة المؤقتة، ونحن نحتسب متطلبات ونصائح قانون حماية البيانات العامة GDPR، بالطبع، من مجلس حماية البيانات الأوروبية، أو EDPB، وقد قمنا بوضع بعض الأغراض وتنقيحها. إذن هلا انتقلنا إلى الشريحة التالية، فسوف أستعرض معكم الأغراض المطروحة على الطاولة الآن. وهي الأغراض التي لا زلنا نناقشها في الوقت الحالي على ما يبدو وكما قال كيرت، ليست هناك أي توصية بهذا الصدد إلى الآن. ونحن نناقشها. ومن ثم سوف أستعرضها فقط سريعًا جدًا.

الأول هو الغرض الجوهري لعملنا كسجلات وأمناء سجلات وهو تأسيس حقوق صاحب الاسم المسجل في أسماء النطاقات تلك. والثاني استخدام البيانات من أجل تمكين الوصول المشروع لمصالح الأطراف الأخرى الشرعية. رقم "ج" تمكين اتصال أو إخطار حامل الاسم المسجل من استخدام البيانات لأغراض الاتصال بصاحب الاسم المسجل المشار إليه. رقم "هـ" ، ضمان وحماية تسجيل صاحب الاسم المسجل. وهناك الكثير مما يتعلق بالمتطلبات التي تدور حول حماية وحفظ البيانات. ومرة أخرى، يتعين علينا استعراض جميع المتطلبات وذكر السبب وراء حاجتنا إلى حفظ البيانات، وما هي الأسس القانونية وراء ذلك واستعراض القائمة التي أعدها توماس. ورقم "و" وهو التعامل مع الامتثال التعاقدي. عذرًا مرة أخرى، يجب أن يكون هناك غرض من أجل الامتثال التعاقدي بهدف تقييم واستخدام تلك البيانات. ورقم "م" القيام بتنفيذ سياسات فض المنازعات في ICANN. إذن مرة أخرى، يجب علينا التعامل مع البيانات، والإفصاح عن البيانات، واستخدام البيانات لأغراض التعليق السريع الموحد والعملية الموحدة لفض نزاعات أسماء النطاقات. ومن ثم فإننا نحدد الجانب القانوني -- الغرض القانوني والأساس القانوني لنا في استخدام ذلك، ومرة أخرى عرض الامتثال في مقابل مجرد ادعاء الامتثال. بعد ذلك توثيق أصحاب الاسم المسجل ومعايير الأهلية لسياسة تسجيل نطاقات gTLD، وهي كلمات كثيرة حقًا. وهي مجرد -- في الحالات التي تكون فيها هناك سجلات بعينها ولديها متطلبات توثيق تقتضي معالجة بيانات إضافية من أجل الوصول إلى معايير

التوثيق تلك على الطاولة. ومرة أخرى، فإننا بحاجة لتفسير وتوثيق أننا -- بأننا قمنا، بأنه يتوجب علينا تبرير استخدام تلك البيانات.

والآن هناك -- هذه هي النقطة الأخيرة، رقم "س" وهي مدرجة بين أقواس من أجل البحث بما أنها بند آخر في تلك الأغراض التي تم اقتراحها. ولم يتم وضعه إلى الآن حيث إننا نركز كثيرًا على الأغراض الأخرى، ولكنه أمر إلزامي وسوف نجري تلك المحادثة في الوقت المناسب وسوف نستعرض العملية بالكامل، ومرة أخرى تبرير عناصر البيانات تلك.

إذن وكما تعلمون، فهذا هو المستوى الأعلى من الأغراض. وكل مربع من هذه المربعات الصغيرة يضم الكثير جدًا من النقاش كما أن لدينا الكثير جدًا من المناقشات الأخرى التي يجب إجراؤها حولها. وهذا -- هذا ما سوف نقوم به بعد ذلك. ومن ثم سوف أحيل الكلمة إليكم، إذا ارتضيتم ذلك، إلى دايان التي سوف تستعرض معنا الأغراض القانونية.

دايان بلوت: دايان بلوت. يسرني أن أناقش معكم القواعد القانونية. إذن وكما أوضح توماس وآلان ببراعة، معنا الآن الأغراض المنفصلة التي قمنا بوضعها، وبعد ذلك سوف نقوم -كما هو محدد في قانون حماية البيانات العامة GDPR- باستعراض القواعد القانونية ذات الصلة في تقييم ضرورة عناصر البيانات المختلفة في أنشطة المعالجة. وسوف ننظر بالنسبة لكل غرض إلى طبيعة القواعد القانونية ذات الصلة التي يمكن أن تكون وبعد ذلك نقوم بتعديلها وفقًا لذلك.

إذن بالنسبة للعناصر الأكثر صلة والتي قمنا بمناقشتها والتي تنطبق هنا هي المادة 6.1 (أ) ألا وهي الموافقة. أعطى صاحب البيانات الموافقة على معالجة البيانات الشخصية الخاصة به أو بها بطريقة واحدة أو أكثر من الطرق المحددة.

المادة 1(ب) وهي المعالجة الضرورية من أجل أداء أي عقد يكون فيه صاحب البيانات طرفًا أو يتخذ خطوات بموجب طلب من صاحب البيانات. كما أن المادة 6.1(و) والمتعلقة بالمعالجة التي تعتبر ضرورية لأغراض المصالح المشروعة التي يتابعها المتحكم أو لأي طرف آخر باستثناء الحالات التي ستلغي بها تلك المصالح بسبب المصالح أو الحقوق الأساسية والحريات الخاصة بصاحب البيانات.

ومن ثم فإننا نقوم بذلك لكل غرض فردي، وقد تكون هناك قاعدة واحدة أو أكثر من القواعد القانونية المختلفة التي نوصي بها. وبهذا الاستخدام، فقد -- سوف أقدم لكم بضعة أمثلة على كيفية تطبيق ذلك. على سبيل المثال، في الغرض "أ"، والذي أوضحه آلان، وهو إقرار حقوق صاحب الاسم المسجل، والاسم المسجل، فإننا -على سبيل المثال- نشير إلى حقيقة أن المادة 6.1(ب) لأمناء السجلات سوف تنطبق لأنها ضرورية بالنسبة لبيانات المسجل من أجل تخصيص سلسلة للمسجل. ومثال آخر في الغرض "ب" وهو تمكين الوصول القانوني فيما يخص الإفصاح عن بيانات المسجل الحالية من أجل الوصول القانوني لمصالح الأطراف الأخرى المشروعة، ونوصي بواحدة من القواعد المحتملة وهي 6.1(و) لأغراض المصالح المشروعة التي يسعى المتحكم أو الطرف الآخر إلى تحقيقها.

ومن ثم تتخذ عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP هذه القرارات الأولية إشارة إلى القواعد القانونية وبعد ذلك سوف نبحث عن جهات حماية البيانات من أجل مراجعة هذا الأمر وقبوله طبقًا لذلك. وسوف أحيل الكلمة إلى إيميلي من أجل استعراض الأمر الثالث -- عفوًا، إلى كيرت. حسنًا.

كيرت بريتز: شكرًا. بالنسبة لي، لكن بمجرد أن يكون لدينا غرض ونقر أساسًا قانونيًا لذلك الغرض، فسوف يتوجب عليها في الحقيقة النظر في كل عنصر من عناصر البيانات والطريقة التي تمت معالجته بها وكل من الخطوات في معالجة البيانات. وسوف يصف لنا عمرو الصدر هذا الأمر. شكرًا.

عمرو الصدر: نعم، إذن أعتقد أن كل ما سأناقشه هنا فيما يخص أنشطة معالجة البيانات مرتبط تمامًا بما كان يقوله آلان ودايان لأننا لكي نتعرف فعليًا على الأغراض بمعنى محدد لغاية وللوقوف على القواعد القانونية لهذه الأغراض، يجب أن نفهم حقًا أنشطة معالجة البيانات في -- على المستوى المفصل والتفصيلي. ويجب عليكم الوصول إلى المستويات الدنيا من التفاصيل في هذه المسألة. هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية، رجاء.

إليكم بعض أنشطة المعالجة التي تم تضمينها في الميثاق من أجل فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات، واستخدام تلك الدفاتر والسجلات التي رأيناها مبكرًا وشرحها وعرضها علينا توماس، وسوف يتوجب علينا فهم أنشطة المعالجة هذه وفهم طريقة ارتباطها بالقواعد القانونية والأغراض. إذن لدينا على سبيل المثال، جمع البيانات من خلال أمناء السجلات، وما هي أنواع البيانات التي يجب جمعها. ما هي أنواع العقود المختلفة التي قد يحتاجها أمناء السجلات من أجل الجمع أو التي قد يحتاجون أن تكون اختيارية من أجل الجمع. ما هي البيانات التي يتم تحويلها ونقلها من أي أمين سجل إلى سجل، ومرة أخرى، ربط ذلك بالأغراض المختلفة الخاصة -- هل هذه البيانات مطلوبة من أجل أن يقوم السجل بجمع اسم أو السماح لأي اسم نطاق بأن يتحول إلى عنوان IP المقابل له. وبالمثل فإن السجل/أمين السجل الخاص بمستودع البيانات، إذا كانت هناك أي من القواعد التي يجب تغيير أو يجب أن تتغير أو يجب أن تتواصل. أمناء السجلات والسجلات لدى ICANN، ولاسيما في حالة مشكلات الامتثال، ما البيانات اللازم نقلها هناك. ومرة أخرى، نفس المشكلات لمشغلي السجلات البرمجيين. النشر هو النقطة التالية التي ترونها هناك بالأسفل بجانب السجلات وأمناء السجلات. وسوف تلاحظون في المواصفة المؤقتة قدرًا كبيرًا من عناصر البيانات التي تم نشرها في السابق بشكل عام في WHOIS وقد تم تعديل صياغتها الآن. من بين المسائل التي عُهد بالتعامل معها إلى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات هي التعرف على ما إن كان من الواجب إجراء أية تغييرات على عناصر البيانات تلك التي تم تعديل صياغتها الآن، وهل يجب نشر أي منها، وهل يجب تعديل أي من عناصر البيانات الإضافية هذه، وما هي الشروط التي يجب تقوم عليها أنشطة المعالجة، ومرة أخرى في مقابل الأغراض والقواعد القانونية، وما يجب -- وما يمكن وما لا يمكن الإفصاح عنه في مرحلة ما وكيف يمكن تسهيل عملية الإفصاح هذه. إذن هذه جميع الأسئلة والمشكلات التي كنا نحاول التعامل معها. والاحتفاظ بالبيانات مسألة أخرى فيها. وقد كانت هناك متطلبات للاحتفاظ بالبيانات في اتفاقية اعتماد أمناء السجلات. فهل هذه المتطلبات قانونية؟ وهل تتوافق مرة أخرى مع الأغراض والأسس القانونية التي تم وصفها سابقًا. هل يجب أن تتغير المتطلبات. وبعد ذلك أعتقد بالنسبة لإمكانية تطبيق متطلبات معالجة البيانات، أعتقد أن هذه ظروف خاصة وأرى أن إيميلي سوف تقوم بمناقشتها قليلاً فيما بعد. لكن هل يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية لأن هذه الشريحة الخاصة بالأدوات التي كنا نستخدمها، بالإضافة إلى الدفاتر والسجلات التي عرضها توماس علينا فيما سبق. ولديكم هنا عناصر بيانات، وجميعها موضحة هنا، وهي مرتبطة بكل غرض. إذن هذا من الأشياء التي سوف تكون متاحة مع التقرير الأولي. وأعتقد أن العنصر الموجود في صفحة ويكي لفريق

العملية المعجّلة لوضع السياسات لم يتم تحديثه إلى الآن. وهي تفيد بأنه سوف يتم تحديثه، ومن ثم سوف تكون هذه المصفوفة مفيدة في وضع المخططات لها. فهي لا توفر إلا لمحة عن بعد لهذا الأمر. ومرة أخرى، فإن الدفاتر والسجلات سوف تدخل في مستوى أكثر تفصيلاً من أجل شرح الطريقة التي ستستخدم في التقرير الأولي لأنشطة المعالجة. ومن ثم أعتقد أن بإمكان إيميلي -- يمكنها المتابعة في تطبيق متطلبات معالجة البيانات. شكرًا.

كيرت بريتز: شكرًا جزيلاً. أريد فقط أن أعرفكم بالموضوع التالي بالقول بأن هناك مشكلات غير المشكلات التي تم وصفها بتحديد الأغراض التي يجب أن تعالج من أجلها البيانات وجميع الأعمال التي تندرج تحت ذلك. إذن هناك بعض المشكلات الإضافية التي تضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى العمل، وكأنها غير معقدة بما يكفي.

إذن، إيميلي، هلا تفضلت بعرض هذا الأمر.

إيميلي تايلور: شكرًا جزيلاً لك، كيرت.

إذن بالإضافة إلى جميع ما سبق مما كنتم تستمعون إليه، يحدد الميثاق ثلاث مسائل توضح المشكلات التي قد تكون فيها تغييرات أو لا تكون فيها تغييرات فيما بعد. وقد تم تحديدها بأنها مشكلات يمكن أن تتابع فيها المواصفة المؤقتة أو لا تتابع فيها بشكلها الحالي.

الأولى وهي هل يجب السماح للأطراف المتعاقدة التفريق بين المسجلين على أساس جغرافي.

فكل من هم على دراية بقانون حماية البيانات العامة GDPR يعلمون أنه يضم ما يطلق عليه اسم اختصاص اليد الطولى. وهي -- فوظيفتها حماية بيانات المواطنين الأوروبيين أينما كانوا.

والتنفيذ الذي قامت به المواصفة المؤقتة هو تطبيق تلك القوانين عالميًا. ومن ثم هذه هي المسألة الأولى التي ننظر فيها، وهي هل هذا الأمر مناسب للمضي فيه.

والأمر الآخر وهو هل يجب أن يكون هناك أي فارق بين الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، أو بمعنى أبسط بين الأشخاص وبين الشركات أو المنظمات. الأشخاص، كمثلنا نحن الأفراد أو

كمواطنين مستهدفون بسبل الحماية بموجب قانون حماية البيانات العامة GDPR. فنحن من نتمتع بتلك الحقوق الأساسية. أما المنظمات والشركات فهي مختلفة. إذن هل هناك نطاق للتعامل مع هذين النوعين من الأشخاص بشكل مختلف في المستقبل؟

وفي النهاية، وكما أشار آخرون، بعد أن ننتهي مما يطلق عليه اسم مسائل التبويب، فإن ما يجب علينا القيام به بعد ذلك هو الدخول في المنطقة المعقدة للغاية الخاصة بتحديد وتعريف الوصول المعقول تحديدًا إلى وسائل البيانات.

إذن فإن الأسلوب الخاص بكم كان هو -- بالنسبة لهذه الأسئلة الإضافية هو الاستخدام الفعلي لآلية المجموعات الصغيرة. وعلى نجح هذا الأمر بشكل خاص في بيئة العمل المباشرة وجهًا لوجه.

وعلى وجه الخصوص، فإنني أود أن أحيل الكلمة إلى جينا من معهد بناء التوافق CBI التي كانت مفيدة للغاية في تبسيط هذه الأشياء وجعلنا نقف على أقدامنا، وجعلنا نتحدث عبر التقسيمات المختلفة لمختلف المصالح المشروعة الممثلة في القاعة.

ونحن لم نقترب حتى من الانتهاء من هذه البنود. بل في الوقت، لا زلنا في البداية. لكننا أردنا التركيز على أن هذه الأشياء من المشكلات الحية التي يجري النظر فيها، وبالطبع سوف تكون هناك حاجة لعمل إضافي. وبالمثل، وكما تعلمون، فإن ما يحدث بالنسبة لمتطلبات الوصول المعقول وما إن كانت المواصفة المؤقتة ستظل كما هي إلى أن يتم تطوير نموذج بمزيد من التفاصيل. إذن هذا هو الشأن. شكرًا.

كيرت بريتز: رائع، إيميلي.

ثمة بعض المواد الإضافية بخصوص العمل الذي نقوم به، وبعض الشرائح الإضافية التي لم نعتقد أن لدينا الوقت الحالي لها. إذن فقد تم نشرها كجزء من منصة شرائح، ويمكنكم رؤية ذلك.

من حين إلى آخر، فإن شخصًا في جلساتنا سوف يرفع يده ويقول، "يبدو وكأننا غارقون في التفاصيل هنا إلى حد ما". واستعراض هذه المادة يجعلني أدرك إلى حد ما أننا كذلك في بعض

الأحيان، لكن هذا جزء هام في عملنا. وسوف أخبركم بأن الاستماع فحسب لهذا الأمر جعلني أدرك -- أو أقدّر بشكل أفضل مدى تعقيد عملنا لأن الأمر يبدو بالنسبة لنا روتين بأن نستعرض هذه العملية الآن.

إذن نريد الوصول إلى الأسئلة. أريد فقط أن أضع هذا الجدول الطموح أمامكم من أجل مراجعته. فكما ترون، فإننا نقوم بشكل ما تقريبًا كل شهر بين الآن وشهر أبريل/نيسان. وقد -- وتاريخ الاستحقاق الخاص بنشر التقرير الأولي هو الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني. وكما تعلمون، أنا غير متأكد من أننا سوف نحقق ذلك. بل أقول بأننا ربما لا نستوفيه. وقد تم تدريبي على عدم الالتزام بأي تاريخ إلى أن أكون متأكدًا منه. ومن ثم فإنني أعتقد التأكيد والالتزام مرة أخرى. إلا أننا على شفير الحصول حقًا على ما أسميه قائمة نواقص الأعمال اللازمة من أجل التقرير الأولي. وبمجرد الانتهاء من ذلك، سوف نقوم بنشر تاريخ نهائي.

ونعتقد أن هذا الأمر سيكون مفيدًا بشكل ما بموعد نهائي هو الخامس والعشرين من مايو/أيار 2019 الذي يلوح أمامنا.

وأريد فقط أن أقول كلمة حول التقرير الأولي. كما تعلمون، فسوف تكون له توصية للسياسة أو سيكون هل سؤال مفتوح يكون دقيقًا بما يكفي بحيث إنه في حالة توفير التعقيبات في ذلك السؤال، فسوف يساعد ذلك فريق العمل على تقييم الطريقة التي يجب وضع توصيات السياسة بها ومن ثم تكون المشكلات المحددة دقيقة بما يكفي أو محددة بما يكفي بحيث يشعر المجتمع أنه قد أضاف إلى التقرير الأولي وأسهم فيه.

ثم بعد ذلك سوف تكون هناك سلسلة من فترات التعليق وكتابة التعليق النهائي وتقديم GNSO وتقديم مجلس الإدارة والأجزاء الإدارية اللازمة للتعامل مع الأعمال الأساسية التي تم الانتهاء منها خلال هذه الأسابيع الـ 12.

وبهذا، إذا كانت هناك أية أسئلة أو تعليقات على هذا العمل أو أي شيء، فأود منكم قصر التعليقات على هذه المجموعة. إذن معنا المجموعة جالسة إلى الطاولة. ومعنا بقية فريقنا جالس هنا أيضًا. وإذا أردتم أيها السادة رفع أيديكم للإجابة عن أي من هذه الأسئلة، فسوف يكون ذلك رائعًا. أنا أقدر ذلك.

وليس هذا هو الوقت المناسب للتعامل مع الأسئلة المقدمة إلى مجلس الإدارة أو إلى فريق عمل ICANN لكن المقصود به هو استهداف عملنا والتعرف على ما إذا كانت هناك أية أسئلة حول عملنا.

ميشيل نيلون: طاب مساءكم. أنا ميشيل نيلون، للعلم والإحاطة. شكرًا على هذه الكلمة، وشكرًا لكم جميعًا على هذا العمل الرائع. أنا أعرف أن أعباء العمل في هذه المجموعة الخاصة كانت ثقيلة الوطأة للغاية وأن الطلبات عليكم جميعًا على المستوى الشخصي والمهني كانت قوية للغاية.

فقط على المستوى العملي، فإنني في مجلس GNSO وأتحدث نيابة عنه. ولكنني أطرح هذا الأمر بصفة شخصية أكثر كشخص يشارك في مجلس GNSO.

هل أنتم كمجموعة بحاجة لأي شيء منا على وجه الخصوص؟ هل هناك أي شيء يمكننا القيام به من أجل المساعدة في تسهيل عملكم والمضي به قدمًا، أو في محاولة استيفاء الإرشادات التي تم وضعها؟ أم أنكم تشعرون بأن لديكم كل ما تحتاجونه؟

كيرت بريتز: شكرًا ميشيل. وأنا لا أدري أين أنت. مرحبًا.

شكرًا لك على هذا السؤال. أعتقد أننا كافحنا كثيرًا في أعمال الميثاق في البداية وأفضل الطرق للتعامل مع ذلك. وقد قمنا -- فقمنا ببعض الدورات بدافع مني حيث لم نكن نفس القدر من الكفاءة التي يجب أن نكون عليها. لكننا استقررنا إلى حد ما على ما نؤمن بأنه المتطلبات الخاصة بالميثاق ومواد التسليم.

لكنني أرحب بسؤالكم فعليًا. وبما أننا -- أعتقد أننا سوف نحصل على بعض الأسئلة النوعية حول طريقة الرد على أسئلة الميثاق أو ما إن كان مجلس GNSO يعتقد أن أي إجابة في أي شكل من الأشكال سوف يكون دقيقًا. وسوف يكون من الرائع لو تمكنّا من الإعلان عن طبيعة الإسهام الذي سنقوم به وما إن كنت تعتقدون أن هذا سيكون ملائمًا أم لا. ومن ثم فإن بعض النقاش والتداول في هذ الشأن ربما يكون جيدًا.

وبخلاف ذلك، إذا كان لدى أي شخص آخر -- كافوس، هل يمكنكم الاتصال على كافوس لأنه عضو في فريقنا ويرغب في المساعدة بالرد على السؤال.

كافوس أراستيه: نعم. مساء الخير، أيها السيدات والسادة. مساء الخير، أيها السيدات والسادة.

أعتقد أن الإجابة هي ما نتوقعه تمامًا، برجاء التكرم بالقراءة بعناية وعند التعليق، قدم لنا تعليقك بطريقة دقيقة وواضحة وشفافة من أجل تمكن فريق العمل من استعراض تلك التعليقات ومحاولة طرحها على مجلس الإدارة بقدر الإمكان متى ما كان ذلك مناسبًا.

وفي هذه المرحلة، على الرغم من ذلك لا يسعكم إلا أن تتركوا ويجب أن تتركوا الفريق قليلاً من أجل التأمل والتفكير. ولكن خلال فترة التعليقات، فإن هذا من الأشياء الأكثر أهمية ويجب علينا -ليس فقط من منظور الجمهور ولكن أيضًا من منظور المنظمات المؤسِّسة- غير المتأثرة بشكل غير مباشرة ولكن في أي حالة يجب قراءتها بعناية وتقديم التعليقات.

حتى خلال هذه الفترة وخلال هذا الاجتماع، إذا كانت هناك أية تعليقات خلال مناقشات الدوائر المختلفة أو مجموعات أصحاب المصلحة، فإننا نرحب كثيرًا بتلقي تلك التعليقات بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث يمكن لعضو الفريق وضع هذا الأمر في الحسبان عند تعليقه على الإجراءات الإضافية. شكرًا.

كيرت بريتز: أحسنت القول، كافوس. شكرًا.

توماس، هل لديك أي تعليق؟

توماس ريكيرت: شكرًا لك، كيرت. وشكرًا لك، مايكل، على السؤال. عندما ألقى فادي شحادة أول كلمة له في احتفالية الافتتاح، قال بأنه يبدو أن هناك مشكلات في العالم لا يمكن حلها على ما يبدو: الصراع الفلسطيني وWHOIS. أنا غير متأكد مما إن كان من المفترض استخدام هذا المثال، ولكنني أعتقد أنه يساعد ي توضيح مدى تعقيد المسألة التي نتعامل معها.

وأعتقد أننا قد حصلنا بالفعل على مساعدة رائعة من معهد بناء التوافق CBI. وقد تلقت غينا بالفعل اليوم إشادة، وهي تستحق بالفعل هذه الإشادة لأننا فريق صغير ولكن الكثير والكثير من المصالح والاهتمامات المتنوعة ممثلة حول الطاولة. وقد قام معهد بناء التوافق CBI بعمل رائع بمساعدته لمجموعتنا في التقارب حتى الإجماع. ولم نصل إلى الآن إلى كل بند، لكننا بصدد القيام بذلك.

ومن ثم أعتقد فيما يخص الموارد، سوف يكون من الرائع لو تمكنّا من مواصلة الحصول على هذا الدعم.

وأيضًا كما ذكرت في السابق، يجب علينا تطوير الأدوات الخاصة بنا للتعامل مع الأعمال القانونية في بيئة ICANN. ومن ثم فإن بعض المجموعات، بما في ذلك المجموعة التي أمثلها طلبت المساعدة القانونية. ولا يعني هذا طلب الحصول على آراء خبراء في مجال القانون، ولكن ما نريده بالأحرى هو خبير قانوني لتدريب مجموعتنا على القيام بالتحليل القانوني الصعب.

ومن النقاط التي لم نناقشها إلى الآن هي البيانات -- تقييم تأثير حماية البيانات. إذن هذا من الأشياء التي لا يزال علينا القيام بها. وفي المواد القانونية المطبوعة، سوف تجدون أساليب مختلفة في إجراء تلك الأشياء. وسوف يكون من الرائع أن يكون هناك من يكون مستقلاً عن مجتمعنا لمساعدتنا في التنقل عبر تلك الأعمال المختلفة.

وأعتقد أن الموارد الإضافية لذلك سوف تكون محل تقدير وامتنان كبيرين. والشراب.

[ضحك]

كيرت بريتز: أريد فقط أن أضيف إلى التعليق الذي قدمه توماس بأننا نجد أنفسنا نجري مناقشات تتعلق بالقانون أكثر من السياسات من حين إلى آخر. وفي نهاية اليوم، سوف نقوم بتسوية ما نعتقد أنه هو التوصيات ولكن نقوم باختبارها في مقابل جهات حماية البيانات وغيرها من الجهات القانونية.

عمرو، هل لديك أي تعليق؟

عمرو الصدر: شكرًا لك، كيرت. في الحقيقة كنت أنوي طرح مشكلات المساعدة القانونية التي جاء توماس على ذكرها.

ومايكل، إذا كنت تتذكر من أيام عملية وضع السياسات لخدمات دليل التسجيل، فقد حصلنا على نصيحة قانونية قادمة من كل من خبراء حماية البيانات وشركة محاماة، WSGR، والتي اطلعت عليها عملية وضع السياسات لخدمات دليل التسجيل.

إذن، نعم، أعتقد أن هذا الأمر سوف يكون مفيدًا للغاية إذا قرر وعندما يقرر فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات أن الوقت المناسب قد جاء لها. لكن نعم، بصفتي عضوًا في مجلس GNSO والمجلس بشكل عام، برجاء وضع هذا الأمر في اعتباركم وكونوا على استعداد لتلك المهمة عندما تأتي. شكرًا.

كيرت بريتز: رقم 2.

ماريتا مول: مرحبًا. أنا ماريتا مول. أنا الشخص القادم من NARALO إلى مجلس ALAC. أنتم.

أيها السادة -- نظرًا لأن الحاجة هي أم الاختراع وأنكم كنتم واقعين تحت قدر هائل من الضغوط -- فكان من الواجب على الناس وضع أدوات وعمليات جديدة من أجل القيام بما يجب القيام به. وقد سمعنا في الجلسة السابقة، في الخطة الاستراتيجية، أن ICANN سوف تبحث عن طرق أكثر فاعلية وكفاءة للتوصل إلى الحلول والنتائج في بعض من هذه الأعمال الخاصة بالسياسات.

هل تعتقدون أن أي من الأعمال التي قمتم بها هل قدر من هذا التعلم سوف يكون للناس القدرة على استخدامه وتطبيقه؟

كيرت بريتز: إذن أنا كيرت. أعتقد هذا بالتأكيد. فأحدها استخدام المجموعات الصغيرة من أجل الخروج من القاعة لعدة ساعات من أجل حل مشكلة لي وهو ما كان فعالاً بشكل مذهل. لكن كيف نقوم

بتعديل وتهيئة أداة وساطة نموذجية لأغراضنا -- لا يجب أن أستخدم كلمة "أغراض" -- من أجل بعض الأعمال التي يجب إنجازها.

وتسهيل وتيسير مناقشاتنا بمعرفة معهد بناء التوافق CBI كان بمثابة أداة قوية بالنسبة لنا. وأعتقد أنه يجب أن تكون ICANN معروفة بأنها المكان الأنسب للتوصل إلى إجماع في العالم.

إذن فتطوير هذه الأنواع من الخبرات لأبعد من هذا أعتقد أنه جزء هام من هذا. لذا، بالفعل أوافق. أعتقد أن جزءًا من النتائج الثانوية لهذا الأمر قد يتمثل في تحسين العملية برمتها. ولا أعرف إن كانت هناك أي مجموعة قد أجرت مناقشة.

كريستين، هل لديك ما تقولينه؟ حسنًا.

كريستينا روزيت: أنا كريستينا روزيت من مجموعة أصحاب المصلحة للسجلات. أعتقد أن السجلات والدفاتر التي كنا نستخدمها مصممة خصيصًا من أجل تحليل قانون حماية البيانات العامة GDPR. لكنني أعتقد أن جزءًا من هذا المفهوم، لاسيما وأن الميثاق الخاص بعملية PDP قد طرح أسئلة خاصة يجب الرد عليها، أعتقد أن هذا الأمر قد يكون له فائدة في عمليات وضع السياسات في المستقبل.

إيميلي تايلور: أشكرك على السؤال. أعتقد أننا لا زلنا -- على الرغم من بذل ساعات وساعات في الاجتماعات إلى الآن، أعتقد أننا لا زلنا نشعر بأننا لا زلنا في مرحلة مبكرة. وربما لا يزال الوقت مبكرًا على ظهور أثر ذلك. لكن في بعض الأحيان تكون قيمة الإجماع أقل منزلة في عالمنا المعاصر، ومن الصعب الوصول إلى إجماع. كما أنه يتطلب من جميع الحاضرين في القاعة التفكير في وجهات نظر الأشخاص الآخرين والتفكير فيما يمكنهم التعايش معه وليس فيما قد يريدونه بالضرورة وكأفضل نتيجة ممكنة. ولكن في حقيقة الأمر، فإن الإجماع هو أفضل النتائج الممكنة وهذا يثبت قيمة هذا النموذج إذا قُدّر له أن يكون مستدامًا.

وسؤالي هو: أعباء العمل التي يفرضها على الأفراد ثقيلة للغاية. وهذا في حد ذاته يمثل عائقًا أمام المشاركة. وأعتقد أن هذا من الأشياء التي يجب على ICANN التفكير فيها. وليست لدي إجابة عن ذلك.

كيرت بريتز: أتمنى لو أمكنني الحديث كمثل هذا.

حسنًا، هل هذا سؤال من مشارك عن بعد؟

مداخلة عن بُعد: شكرًا، لديّ سؤال من مشارك عن بعد من جون بول: لماذا نعيد اختراع العجلة؟ كان أمام ICANN عامان للاستعداد من أجل تاريخ سريان قانون حماية البيانات العامة GDPR في الخامس والعشرين من مايو/أيار 2018، وبالتأكيد قامت بجميع أعمال أغراض التحليل، وما إلى ذلك، والتي يُطلب من فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات القيام بها في أقل من عام واحد.

هل رأى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات أو طلب أو استخدام أعمال التحليل التي قامت بها منظمة ICANN قبل إصدار المواصفة المؤقتة؟

كيرت بريتز: مرحبًا، جون. إليكم خبر سار وخبر سيء. أولاً، بالنسبة لي فإن المواصفة المؤقتة جاءت بأفضل ما يكون. ومن ثم فإننا نتساءل قليلاً حول خلفية ذلك والطريقة التي وضعت بها والمعلومات الداعمة لذلك. ومن ثم سوف ترون ذلك في قائمة الأغراض التي قدمناها رقم "أ" ورقم "ب" ورقم "د" ورقم "و" ورقم "ن" ورقم "م"، وجميعها يفيد ضمنًا بأننا قد تناولنا الأغراض التي تم تقديمها في المواصفة المؤقتة وقمنا بإعادة تنظيميها بطريقة معقولة ومقبولة بالنسبة لنا فنحن بالفعل في مجال معالجة هذه البيانات.

وقد استفدنا من المعلومات التي قامت بإعدادها مجموعة عمل الخبراء منذ بضع سنين ومجموعة خدمة دليل التسجيل التي سبقتنا. إذن فكل هذا العمل غير متروك ولا حاجة لنا به.

ومن ثم أعتقد أنه كانت هناك بعض المزايا المستخدمة من البيانات لكنها قد لا تكون كافية.

رقم 1.

إدواردو دياز: شكرًا. اسمي إدواردو دياز. وأنا رئيس NARALO. في البداية، أريد أن أهنئ الفريق وجميع الجهود التي تبذلونها في فريق عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP.

سؤالي هو: ماذا يحدث لو لم نفي بموعدنا المحدد في 25 مايو/أيار؟ هل نحن في موقع الانسحاب؟ على سبيل المثال، هل سيتم إلغاء WHOIS بعد ذلك أو ستكون المواصفة المؤقتة مواصفة دائمة؟ أريد فقط أن أستمع إلى تعليقاتكم على ذلك. شكرًا.

آلان وودز: أنا آلان وودز للعلم والإحاطة.

أعتقد أن أول ما يجب علينا التركيز عليه في حقيقة الأمر هو أن يكون تركيز كل شخص يشارك في فريق عملية EPDP على نجاح هذا الأمر. أنا أعلم على وجه الخصوص من مقر الأطراف المتعاقدة أنه من مصلحتنا ضمان أن يحقق هذا الأمر النجاح لأننا نحاول ضمان أن معالجتنا للبيانات كأطراف متعاقدة من أجل صيانة التسجيلات داخل نظام أسماء النطاقات أن يكون في إطار ونطاق قانون حماية البيانات العامة GDPR. كما أننا -- يجب علينا أن نركز على ذلك النجاح.

وسواء كانت هناك خطط للطوارئ أم لا، أعني، ألا تكون من الأشياء التي نثرثر حولها، ولا تكون في نطاق أعمالنا. ونطاقنا سوف يكون مركزًا على النجاح من خلال ذلك.

ومن ثم لا يمكننا الإجابة عن ذلك. أعني، يمكنني فقط أن أفترض بأنه سوف تكون هناك مكائد. ولكن في الوقت الحالي، فإن تركيزنا منصب على ضمان أن نحقق النجاح. هذه عبارة سيئة فعلاً، لكنكم تعلمون ما أقصده.

[ضحك]

كيرت بريتز: رقم 4.

فيكي شيكلر: شكرًا. أنا فيكي شيكلر وأعمل في مجال التسجيل ولدى ائتلاف المساءلة على الإنترنت. شكرًا مرة أخرى. أنا أعرف أن هذه وظيفة صعبة، وأعلم أنكم تعملون بجهد حقيقية وأنا أقدّر لكم ذلك.

لقد سمعت كافوس يتحدث حول وقت التأمل وأيضًا تعليقات الوقت الفعلي الواردة إلى المجموعة. وأود أن أطلب منكم النظر في مجموعة من البيانات والتحليل الذي تم حتى تاريخه وما يرد إلينا سريعًا وزخمًا في التعامل مع WHOIS والوصول إلى بيانات المسجلين.

وعلى وجه الخصوص، سوف أشير عليكم بالتحليل القانوني، فقد كانت هناك العديد من التحليلات القانونية التي تمت بالإضافة إلى التحليل الوارد من شركة ويلسون سونسيني حتى الخامس والعشرين من مايو/أيار. وأنا أوصيكم بالتأمل في هذه الأشياء أيضًا. وإذا اخترتم الحصول على غيرها، فإنني أقدر لكم القيام بذلك. أعتقد أنها فكرة جيدة.

كما أنني أشجعكم على النظر في الاستطلاعات وقواعد البيانات الأخرى التي توصلت إلى مخاوف فيما يخص الوصول إلى بيانات WHOIS حتى تاريخه وإلى أي مدى أصبحت متشظية.

إذن، على سبيل المثال، تم إخباري بأن شركة مارك مونيتور نشرت اليوم مدونة تحتوي على بعض البيانات حول خبراتهم في هذا المجال.

وأنا أعتقد أن APWG وMog نشرتا استطلاعًا في الأيام القليلة الماضية يتحدث حول المخاوف التي كانت لدي مجموعتهم -متخصصو الأمن السيبراني- حول تردي وانحدار بيانات WHOIS على مدار الأيام القليلة الماضية. وهناك بيانات Aptitext (مشكلة في الصوت) التي تمت مناقشتها الأسبوع الحالي. وكانت هناك خبرتي الشخصية التي شاركتها مع GAC بالأمس. وبعد ذلك هناك ما كنا نشاركه في قاعة GAC اليوم حول المخاوف التي تتسلل إلى المسئولين الحكوميين الآخرين.

وأتمنى أن تنظروا في جميع ذلك وأنتم تمضون قدمًا.

كيرت بريتز: شكرًا لك، فيكي. وأنا أعلم أن فريق العمل جمع لنا مكتبة من المعلومات، بدون -- دون سطحية، أريد فقط أن نعمل معًا من أجل أخذ خطوات لمواصلة زيادة مكتبتنا من المعلومات المتاحة.

دايان بلوت: فيكي، أريد فقط أن أشكرك على ذلك التعليق. أعتقد أن هذا التعليق وثيق الصلة للغاية في مساعدة المجوعة على إدراك أنه حتى وإن كنا نجري تحليلاً أكاديميًا وقانونيًا وتحليلاً للسياسات أنه يجب علينا أن نفهم الأشياء العملية والواقعية للغاية التي تجري في المجتمع والتأثيرات والنتائج التي تحدث من تنفيذ قانون حماية البيانات العامة GDPR وكيف أنه لا يوجد مسار وخطة محددين حتى اليوم وكيف تفتقر المواصفة المؤقتة للأشخاص اللازمة وتكون غير واضحة. ومن ثم فإن هذا يفتقر إلى -- هذا الغموض والافتقار للوضوح يجب أن يصحح وأن نتعامل مع هذه المهمة بجدية شديدة للمساعدة على الرد والتوصل إلى حلول.

كيرت بريتز: جوناثان زوك.

جوناثان زوك: شكرًا لك، كيرت. أنا جوناثان زوك من مؤسسة Inventors Network Foundation ونائب شعبة السياسات في المجتمع الشامل. وأردت أن أسأل عن طبيعة العلاقة بين عملية وضع السياسات العاجلة في منظمة دعم الأسماء العامة EPDP هذه ومقترح موقع ICANN.org أو حول نموذج وصول موحد واعتماد يتم تعميمه أيضًا ونشره ومناقشته وماهية التداخل في ذلك. شكرًا.

كيرت بريتز: إذن فقد جاء يوران إلى جوناثان -- عفوًا، جاء يوران إلى مجموعتنا وأعطانا موجزًا حول أهداف العمل التي تتم إلى الآن وتناولت أسئلة من المجموعة. ولكن بخلاف ذلك، وبالتوازي مع ما قاله آلان، فإننا كما تعلمون نعمل بشكل مستقل ومركزين على تنفيذ الأهداف محددة لنا من جانب منظمة دعم الأسماء العامة GNSO. رقم 1.

متحدث غير معروف: نعم، شكرًا لك على ذلك. وربما يكون من المبكر جدًا طرح هذا السؤال، لكنني أعتقد أنه من الشيق للغاية أن تنظروا في المعلومات (يتعذر تمييز الصوت) من خلال الكثير -- عفوًا، الاتصال بالشركات المختلفة عن الأشخاص من منظور القيود على الوصول. ولكنني أعتقد أيضًا أنكم تفكرون في إعطاء معلومات شيقة إلى هيئات إنفاذ القانون ومجتمعات المستخدمين الآخرين، وأود أن أعرف إلى أي مدى حققتم تقدمًا في تعريف هذه الفئات المختلفة من المستخدمين والتي -- التي قد يكون لديها حقوق وصول مختلفة إلى البيانات.

إيميلي تايلور: شكرًا جزيلاً لكم. بالطبع لقد أثرت مشكلة عصيبة حول من لديه الحصوص المشروعة في الوصول إلى المعلومات وقد سمعنا من آخرين في الجمهور ممن يتوقون لرؤية حل لهذا الأمر. نعم، هذا من النقاط الأساسية التي تركز عليها المجموعة، وقد كنا نناقش هذه المسألة مبكرًا -- أو في وقت مبكر عن هذا وأظن أنه بالأمس أو يوم السبت لعدة ساعات. وأعتقد أن هذا الأمر يعود إلى تعريفات الغرض وأيضًا -- العمل من خلال تلك الأشياء والتي كان يتحدث حولها آلان وآخرون. إذن في الواقع أود فقط توجيه الشكر على إثارة هذه المسألة، والإشارة إلى أنها مسألة صعبة الحل، وقد انتقلنا من جميع أنواع الأساليب المختلفة، حيث إنني متأكد من أن الآخرين في الصف الأمامي -- سوف يدخلون في الحوار، من إدراج جميع الأشخاص المحتملين الذين يمكننا الاعتقاد بأن لهم شرعية التراجع الفعلي وقول شيء في مستوى أعلى حول ذلك وهو السبب في أنكم -- السبب في أنكم بحاجة إلى البيانات هو الشيء الأهم. ومن ثم فإنها -- هذا سؤال محوري فعليًا عند تعاملنا معه. ولا أدري إن كان لدى الآخرون ما يضيفونه إلى هذا.

كيرت بريتز: حسنًا. وبالتأكيد فقد حددنا بأن بعض المجموعات لديها مصلحة مشروعة في البيانات التي لا تلغيها حقوق الأفراد، ونحن نحدد ونعرّف تلك المجموعات. لكن الظروف التي حصلوا من خلالها على إمكانية الاطلاع على البيانات ومقدار البيانات التي اطلعوا عليها سوف يأتي فعليًا في المرحلة الثانية وهي مناقشة الوصول والاطلاع على البيانات. لذلك في الوقت الحالي فإننا في مستوى السياسات وبعد ذلك سوف تشرح مناقشة الوصول المزيد من الظروف التي يتم فيها منح الوصول إلى البيانات. رقم 3.

متحدث غير معروف: مرحبًا بالجميع. أجل. مرحبًا بالجميع. نعم، أنا (ينطق اسمًا) من كوريا. وسؤالي هو، هل لدينا أي اعتبارات لتحويل البيانات العابر للحدود، نعم، من أوروبا إلى مناطق في غير أوروبا؟ وحسبما أفهم، فإن قانون حماية البيانات العامة GDPR ينظم تمامًا تحويل ونقل البيانات المشار إليه من أوروبا إلى أماكن أخرى. إذا كان مقر السجلات أو أمناء السجلات أو وكلاء مستودع البيانات خارج النطاق الأوروبي، فسوف تكون هناك تحديات ومتطلبات قانونية إضافية ضرورية. ومن ثم، أنا شغوف بمعرفة ما تفكرون فيه حيال تلك المتطلبات الإضافية لتحويل البيانات الدولية عبر الحدود. شكرًا.

كيرت بريتز: توماس وبعد ذلك ألان سوف يكون لهما حظًا من هذا.

توماس ريكيرت: شكرًا جزيلاً. وشكرًا جزيلاً على هذا السؤال. قد تذكرون أنه خلال كلمة سابقة لي قلت فيها أنه لكل نشاط من أنشطة المعالجة فإنكم بحاجة لغرض وأساس قانوني. وفي حقيقة الأمر، فأنتم على صواب، في أن هناك خطوة ثالثة. ومن ثم في أي حالة يكون فيها نقل لبيانات غير أوروبية، فإنكم أيضًا بحاجة لأن تكون لكم القدرة على تبرير ذلك. كما أن لقانون حماية البيانات العامة GDPR قائمة بالإجراءات التي يمكن استخدامها من أجل ذلك، وهذا بالتأكيد من الأشياء التي تحتاج أيضًا لاهتمام من أجل إبقاء النظام متوافقًا.

وأعتقد أنك تتناول أيضًا نقطة هامة للغاية، وهي أن هناك الكثير والكثير من الأعمال التي يجب القيام بها. والقليل من النقاط التي تم أثيرت من قبل قد ألمحت إلى هذا الأمر. إذن من بين الأسئلة، هل أنتم تبنون فعليًا علمكم على العمل السابق الذي قامت به منظمة ICANN. وقد طلبنا ذلك، وكان الرد هو أن ما قامت به ICANN هو ما الذي نشرته ICANN على موقعها. ومن ثم حاولنا الحصول على جميع المعلومات الموجودة داخل المنظمة من أجل إتاحة هذا الأمر من أجل عملنا هنا. وبعد ذلك كانت هناك أسئلة حول مسألة الوصول إلى البيانات. وأود في حقيقة الأمر أن أوصي كل المعنيين بذلك إلقاء نظرة على الميثاق الخاص بما نقوم به لأنه يحتوي على أسئلة نوعية للغاية فيه. وهذا يعني أولاً أنه يتوجب علينا متابعة قائمة الأسئلة في ميثاقنا وأن ميثاقنا يتطلب منا الرد على بعض الأسئلة، أو ما يطلق عليه اسم أسئلة التبويب، قبل أن نتطرق إلى مسألة من الذي يحصل على الوصول إلى أي من البيانات وإلى أي معايير يستند

ذلك. فهذا في نطاق وحدود عملنا. فهذا ما عهد به مجلس GNSO من أعمال. ولا يمكننا الخروج عن نطاق الميثاق المحدد لنا. وبالإضافة إلى ذلك -- فإن نموذج الوصول الموحد الذي تم نشره للتعليق العام من جانب ICANN، أي أن ممارسة مختلفة بالكامل بدأت فيها ICANN. وليست بيدنا تقرير ما الذي سيتم صياغته وفي أي مرحلة سيكون ذلك لكن هذا نشاط مختلف.

كيرت بريتز: آلان، هل لديك ما تضيفه؟

آلان وودز: أنا آلان وودز للعلم والإحاطة. هذا يأتي في حقيقة الأمر مباشرة مما كان توماس يقوله هناك. أعتقد بالعودة إلى ما كانت تقوله فيكي حول APWG والتقارير، ومرة أخرى، هذا هو الوصول. أعتقد أن ما يجب علينا فهمه هو أننا قادمون من مكان كانت فيه WHOIS - قبل قانون حماية البيانات العامة GDPR- لا يزال -- كان يعتبر أمرًا غير قانوني. وفي حقيقة الأمر، فإن الاتحاد الأوروبي أو -- فقد أخبرونا، قامت مجموعة العمل 29 عدة مرات بإخبار ICANN أنهم يعانون من مشكلات في مفهوم WHOIS. إذن بالنسبة لقانون حماية البيانات العامة GDPR، عندما قمنا ووضعنا الملاحظات حول قانون حماية البيانات العامة GDPR، كان من المقدر دائمًا أن تكون هناك صعوبة في وصول الناس إلى تلك البيانات. لأننا نقدم البيانات في قاعدة بيانات عامة. والآن لا نقدم البيانات في قاعدة بيانات عامة. فهذا من الأمور المسلم بها. وكان من المفترض أن يحدث دائمًا. وكان جزءًا لا يتجزأ من قانون حماية البيانات العامة GDPR ويجب أن يكون 19 -- التوجيه رقم 95. لذلك، وكما تعلمون، فإنني أقلق عندما أسمع عن هذه الإشارات إلى مدى الصعوبة في الحصول على البيانات. هذا صحيح. والأكثر صعوبة هو الحصول على البيانات لأننا الآن نهتم بالمتطلبات القانونية. وهذه هي مهمة الفريق، ألا وهي وضع مخطط لهذا الأمر بحيث يمكننا توفير البيانات بطريقة قانونية. وقد يكون هذا الأمر أكثر صعوبة لأننا نقفز في وسط الكثير من المصاعب القانونية، لكن هذا هو الهدف، بالنسبة لنا أن نقرر ونعرف كيف يمكننا القيام بهذا بطريقة مناسبة. وهذا جزء لا يتجزأ من الإجماع. ولكي يكون الجمع على نفس المنوال وفي نفس المكان، فهذا هو ما عليه القانون وما كان عليه في الماضي. واسمحوا لنا أن نعمل داخل حدود القانون بحيث يمكن التعامل مع

الأغراض المشروعة. وأعتقد أن هذه من النقاط الهامة للغاية، وهي أنه لا يمكننا التخلي وحسب عن المراجع والإشارات إلى هذا الأمر مرارًا وتكرارًا. لأن لدينا مسار صادق حقًا، ألا وهو العثور على طريقة قانونية في القيام بهذه الأشياء. وأعتقد أنه يمكننا القيام بذلك.

دايان بلوت: بمتابعة ما قاله آلان وربطًا بالسؤال الخاص بطبيعة الدعم الآخر الذي يمكننا استخدامه وتعليقات توماس، وهو أننا قد ناقشنا بعناية كبيرة حقيقة الرد على طلب يوران أيضًا إلينا بخصوص تقديم التوصيات القانونية. وكذلك تقديم التوصيات القانونية، والعمل على نطاق عملنا، ويجب علينا أيضًا فهم طريقة تطبيق قانون حماية البيانات العامة GDPR، ووضع إطار عمل متوافق قانونًا، وبالقيام بذلك، فإن تقديم التوصيات الخاصة باتفاقيات معالجة البيانات والمواد القانونية النموذجية التي ستكون ضرورية من أجل نقل البيانات بشكل صحيح.

كيرت بريتز: وأحد أعضاء فريقنا، كافوس، يريد التعليق أيضًا. شكرًا لك على الوقوف طويلاً، كيث. أنا آسف.

كافوس أراستيه: شكرًا. إضافة إلى ما قاله توماس وما قاله -- ما قالته السيدة المحترمة، فإن بعضًا من جوانب النقل والتحويل يرتبط بالتنفيذ. ليست جميعها في السياسة. ويمكننا التعامل مع تلك الجوانب كسياسة -- إلى حد صلته بالسياسة. لكننا لم نتمكن تمامًا من تلك المشكلات ذات الصلة بالتنفيذ ولا يمكننا التعامل مع كل شيء بين عشية وضحاها. شكرًا.

كيث درازيك: شكرًا لك، كافوس. كيث درازيك.

كيث درازيك: نشكرك يا كيرت. أنا كيث درازك من شركة Verisign ومجموعة أصحاب المصلحة للسجلات وعضو مجلس GNSO، كما كنت أيضًا عضو في فريق الصياغة لميثاق هذه

المجموعة. أريد فقط أن أعود إلى السؤال الذي طرحه جوناثان زوك حول العلاقة بين هذه المجموعة وتطوير نموذج وصول موحد أو نموذج للوصول. وأعتقد أن من المهم بالنسبة لكل شخص أن يدرك بأن كيرت على صواب، في أن هذه المجموعة تعمل في الوقت الحالي على نموج للوصول الموحد وليست لها علاقة بالمقترح، الفرع أو المقترح المقدم الذي عممه فريق عمل ICANN. إلا أن هذه المجموعة، فريق عملية وضع السياسات العاجلة EPDP يضم في ميثاقه -كمرحلة ثالثة أو هدف تنفيذي ثالث- فرصة والتزامًا بالتركيز على نموذج وصول. إذن فإن الميثاق كما هو في الوقت الحالي يتكون من ثلاث مواد تسليم، الأولي وهي تحديد الأولويات وهما ما تم بالفعل والثانية وهي التقرير الأولي والتقرير النهائي حول المواصفة المؤقتة. وهذا هو الجزء الخاص بالموعد النهائي في مايو/أيار 2019 بسبب انتهاء مدة المواصفة المؤقتة في ذلك الوقت. ولكن بعد ذلك، فإن مجموعة عمل EPDP لديها فرصة بالتركيز على وضع السياسات ذات الصلة بنموذج وصول. وأعتقد أن فريق عمل ICANN، يوران، كان واضحًا للغاية في التعبير عن أن العمل الذي كان يقوم به بالمشاركة مع مجلس حماية البيانات عبارة عن جهد يسعى للحصول على معلومات من أجل المساعدة في الاستفادة به في أعمال السياسات التي سوف يجريها فريق ICANN عندما يصل إلى مرحلته الثالثة. وما أريده هو التأكد من أن الجميع يفهمون تلك الآليات، وهذا النوع من العمليات. وقد كان توماس على حق، بأن هناك هيكل وعملية يجب على هذه المجموعة اتباعه. ويجب الرد على أسئلة التبويب لكي نتمكن من إجراء حوار مستنير حول نموذج وصول. لكن هذه المجموعة سوف تصل في نهاية المطاف إلى حوار حول نموذج للوصول. شكرًا.

كيرت بريتز: هذا شرح رائع. شكرًا. الميكروفون 3.

ستيفاني بيرين: شكرًا جزيلاً لكم. أنا ستيفاني بيرين. وأنا عضو في فريق EPDP، وأمثل مجموعة أصحاب المصلحة غير التجاريين. وقد أردت فقط أو أوضح شيئًا بلغة مبسطة. لا يمثل الوصول غرض أوليًا صالحًا للمعالجة من أجل أي متحكم في البيانات. فأنتم توفرون الوصول، لكن غرضكم من المعالجة لا يتمثل في جمع البيانات لإطلاقها إلى جهات أخرى. وقد تم تغطية هذا الأمر في مواد منفصلة في قانون حماية البيانات العامة GDPR.

كيرت بريتز: شكرًا لك ستيفاني. رقم الميكروفون 1.

آن أيكمان سكاليز: مرحبًا. معكم آن أيكمان-سكاليز من دائرة الملكية الفكرية IPC. أردت أن أحتفي سريعًا بحقيقة وجود فريق لعملية EPDP وتوجيه الشكر إلى تشاك غومير الذي قاد مجموعة عمل السياسة والتنفيذ وتوجيه الشكر خصيصًا إلى ماريكا التي قدمت المساعد الرائع في ذلك الوقت إلينا في تأسيس وإقرار هذه الإجراءات التي لم نكن نعرف حتى في ذلك الوقت أنها ستكون ضرورية لهذا الحد. أشكركم جميعًا على عملكم. والسؤال الذي لدي، هو سؤال من المرحلة 1، في ظني، لأن المواصفات المؤقتة تقوم بأنه بالنسبة لموفري حلول المنازعات الذين يتعين على أمناء السجلات توفير البيانات لهم عندما تكون هناك قضية UDRP مقدمة، على سبيل المثال، ونحن نشير إلى أنه قواعد موفري خدمات فض المنازعات مثل تلك الموجودة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فإنها تحتوي على عنوان بريد وفاكس، إن كان متاحًا. إذن بالنسبة لمسألة جمع البيانات فيما يتصل بالمرحلة 1 من عملكم ومراجعة للمواصفة المؤقتة، فيبدو أنه من ناحية المصالح المشروع لموفري حلول النزاعات أنه يجب أن يكون العنوان البريد والفاكس، إن كانا متوفرين، أن يتم جمعهما على الأقل إن كان من الضروري توفيرهما إلى موفري خدمات فض المنازعات مثل WIPO وNAF -- المنتدى، هذا ما أعنيه. عذرًا، تصحيح. وأتساءل إن كان قد تم النظر في هذه المسألة أو مناقشتها، إلخ. شكرًا.

آلان وودز: أنا آلان وودز من مجموعة أصحاب المصلحة في السجلات. نعم، أعني أن النقطة التي أثرتها صحيحة للغاية. لكن إذا نظرت أيضًا إلى ما ننظر إليه داخل هذا الأمر ومع أي برنامج لوضع السياسات -- البرنامج؟ عملية وضع السياسات، سوف يتوجب علينا التطلع من أجل التعرف على ما إن كانت النتائج والمحصلات التي نتوصل إليها تؤثر على السياسات الأخرى الموجودة بالفعل أم لا. وجزء من الخطة الخاصة بنا تتمثل، بالطبع، في توصيات المشكلات التي نعتقد أن بها عملية إضافية ضرورية لوضع السياسات. ومرة أخرى، فإننا نركز على ما إن كانت البيانات التي نستخدمها أو نقوم بتجميعها أو معالجتها في هذه المرحلة ضرورية وفي أضيق الحدود أم لا. وإذا لم يكن لذلك أي تأثير -- وربما تتمثل في أننا بحاجة إلى القيام بذلك. سوف

تكون هذه هي الخاتمة. ولكننا بعد ذلك أيضًا سوف يتوجب علينا تقديم توصية حول تلك السياسات أو العمليات التي قد تأثرت. وكذلك مثل التعليق السريع الموحد. ومن بين الأشياء التي اكتشفناها بالفعل في التعليق السريع الموحد وفي عملية وضع السياسات العاجلة EPDP -- عفوًا، المواصفة المؤقتة نفسها لا تتسبب أي عدم توافق داخل بعض من ذلك. وقد قمنا على الورق بإقرار أن هذا سيكون في صورة توصية يجب أن ترسل إلى فريق مراجعة آلية حماية الحقوق على سبيل المثال من أجل إلقاء نظرة عليها. وليس هذا بالعمل الكبير ولكن يكفي أننا سوف نقوم بإشعارهم. ومن ثم فإنها -- إذا ما أجرينا أي تغيير يؤثر على أي شيء، فسوف يتوجب علينا التوصية بذلك في صورة تغيير أيضًا.

كيرت بريتز: رقم الميكروفون 1.

ستيفاني بيرين: شكرًا جزيلاً. معكم ستيفاني بيرين مرة أخرى. أعتقد أن المتحدث الأخير قد ألقى بالضوء على مشكلة تؤدي إلى بعض الإرباك والضم إلى عملية EPDP هذه. ومن الواضح أنكم بحاجة إلى العنوان، وبحاجة لمعلومات تقديم الفواتير من أجل إنفاذ العلاقة مع الشخص من خلال اسم نطاق. ولا يعني ذلك أنه يتعين على ICANN التحكم بصفة متحكم في كل تلك البيانات. ولا زلنا نفكر في هذه المشكلة برمتها من حيث نموذج وثيقة الإفصاح المسماة WHOIS، منشورًا أو دليلاً. ويمكن إجبار أمناء السجلات بموجب السياسة على جمع هذا، لكن لا يعني ذلك أنها سوف تظهر في دليل ما نظرًا لعدد قضايا UDRP الموجود التي لا يمكنكم الحصول فيها على البيانات من أمين السجل كإفصاح تالٍ بعد ذلك. إذن أعني أنني أتمنى أن نكون أكثر وضوحًا عن طريق التخطيط للبيانات وكيفية تجميع كل هذه العمليات وملاءمتها مع بعضها الآخر لأننا بحاجة لذلك من أجل الوضوح القانوني.

كيرت بريتز: إذن أعتقد -- شكرًا لك ستيفاني. أعتقد أنه لا توجد هناك أي أسئلة أخرى. سوف أكرر سؤالاً واحدًا من الأسئلة السابقة حول ما الذي تعلمتموه وقد يكون منطبقًا على عمليات وضع السياسات في المستقبل، وإحداها بالتأكيد وسيلة الاجتماعات المباشرة وجهًا لوجه التي أتمنى أن

تكون -- كما تعلمون -- لقد أجرينا أول اجتماع مباشر لنا وجهًا لوجه لكن من الواضح أنه لا يمكنكم تجميع مثل هذا الشيء في مدة أسبوع. لكنني وجدت هذا الأمر -- في اجتماعنا الأول وجهًا لوجه والذي استمر لمدة ثلاثة أيام، حوالي 10 ساعات في اليوم وبعد ذلك الاجتماع هنا والذي يحقق نجاحًا كبيرًا -- عندما نعمل معًا بالتعاون فيما بيننا. وإلى حد ما، فإن العلاقات الشخصية التي تتطور والقدر على النظر في أعين الآخرين مسألة مفيدة للغاية من أجل تحقيق ذلك.

وأنا أقول ذلك لأنني أعتقد أننا حققنا إنجازًا كبيرًا في الاجتماع المباشر وجهًا لوجه وإنجاز آخر هنا. وهو تقدم صعب، في تقييم كلمات الجميع بطريقة مصاغة بحرص. لكن في نهاية اليوم، يشعر الجميع بإحساس الإنجاز وأننا سوف نحقق وننجز هذه المسألة.

ومن ثم هناك ما أعتقد أنه تقدم كبير تحقق وأن هناك المزيد مما يجب عمله. وأنا أعلم أن -- أعلم أن جميع الحاضرين في القاعة جزء أساسي من هذا الفريق لأن كل دائرة أعمال، ومجموعة أصحاب مصلحة ومنظمة دعم ولجنة استشارية ممثلة في الفريق وممثلة هناك أيضًا. وأنا متأكد من أن العديد منكم تم استدعاؤه من أجل مساعدتنا في ذلك. إذن سوف تكون مساعدتكم ودعمكم المتواصلين محل تقدير وامتنان.

ومن ثم أود فعليًا أن أتوجه بالشرك إلى أعضاء الفريق الحاضرين معنا. هذا رائع. وكل الجالسين في الصف الأول وخلفهم، شكرًا جزيلاً لكم. وشكرًا على حضوركم هذه الجلسة. وشكرًا لأعضاء فريق الدعم الفني هناك على ما قدموه من عون ومساعدة. شكرًا جزيلاً. أتمنى لكم اجتماعًا ناجحًا جمعيًا.

شكرًا.

[تصفيق]

[نهاية النص المدون]